

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الحادية والعشرون
فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

مشروع التقرير

المقرّر: مارتن كريمير (النمسا)

إضافة

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١ - نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أثناء جلساتها الخامسة والسادسة والسابعة المعقودة يومي ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في البند ٥ من جدول الأعمال، الذي عنوانه: "توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

"(أ) التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وتنفيذها؛

"(ب) التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها؛

"(ج) التصديق على الصكوك الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته وتنفيذها؛

"(د) مسائل أخرى في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛



"(هـ) أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخاصة أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات."

٢- وكان معروفاً على اللجنة للنظر في البند ٥ من جدول الأعمال الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (E/CN.15/2012/7)؛

(ب) مذكرة شفوية تحيل التقرير عن مؤتمر القمة العالمي الرابع لوزراء العدل ورؤساء النيابة العامة (E/CN.15/2012/8)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد (E/CN.15/2012/9)؛

(د) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في مجال تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب (E/CN.15/2012/10)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2012/11)؛

(و) تقرير الأمين العام عن تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة (E/CN.15/2012/13)؛

(ز) تقرير المدير التنفيذي عن التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي (E/CN.15/2012/14).

٣- وأدلى ببيانات استهلالية كلٌّ من رئيس الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ورئيس قسم دعم تنفيذ الاتفاقية التابع للفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ورئيس الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية، ورئيس فرع منع الإرهاب، ورئيس قسم المختبر والشؤون العلمية، ومدير شعبة شؤون المعاهدات. كما تكلم المراقب عن الدانمرك (باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) وممثلو كلٍّ من كرواتيا وتايلند والجزائر وكندا وبيلاروس والأرجنتين وأوكرانيا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والنمسا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وموريشيوس والصين. وتكلم أيضاً المراقبون عن كلٍّ من فرنسا وليبيا وكوستاريكا ورومانيا ومنغوليا والنرويج وجمهورية كوريا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وسري لانكا وأذربيجان

وإندونيسيا وقطر والسودان. وتكلّم أيضاً المراقب عن الكرسي الرسولي وكذلك المراقبون عن جامعة الدول العربية والحلف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء.

ألف - المداولات

١ - التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وتنفيذها

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وتنفيذها

٤ - كان من بين المواضيع التي شملتها المناقشات في إطار البند ٥ (أ) من جدول الأعمال ما يلي: أهمية أن تصدق كل دول العالم على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة وبروتوكولاتها وأن تنفذها؛ والمفاوضات الجارية بشأن إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها؛ وأهمية دعم التنفيذ الفعّال للبروتوكولات، بما يشمل الدعم في إطار الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية؛ واستخدام الاتفاقية كأساس للتعاون القضائي الدولي. وأشار أيضاً إلى خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. بما يشمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرّعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

٥ - وأكد المتكلّمون على أهمية إنشاء آلية استعراض قوية وناجعة وفعّالة التكلفة من شأنها أن تمكّن من تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وتسهيل الضوء على الإنجازات المحقّقة على السواء. وأشار إلى أن من المنتظر أن يوضع الإطار المرجعي لآلية الاستعراض في صيغته النهائية في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

٦ - وأبرزت الحاجة إلى التصدي للأشكال الجديدة والناشئة من الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأدوية المغشوشة والجريمة السيبرانية والاتجار بالممتلكات الثقافية والقرصنة البحرية. وأعرب المتكلّمون عن قلق بالغ بشأن انتشار الأدوية المغشوشة وأبدوا التزامهم بمكافحة هذه الجريمة، بوسائل منها الأطر التشريعية الإقليمية والتعاون الإقليمي. كما أبدى تأييد لتوثيق التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للسياسة ومذكرّة التفاهم المبرمة بينهما نتيجة لهذا التعاون.

٧- وأشير إلى الحاجة إلى مواصلة الترويج لاتباع نهج تعاضدية متعددة التخصصات والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وشُدِّد على القيمة المضافة الكبيرة للأدوات والأنشطة التقنية.

٢- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

٨- سلم المتكلمون بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تؤلّف الإطار العالمي لمكافحة الفساد. ورحّبوا بالزيادة في عدد الدول الأطراف فيها ودعوا إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٩- ورحّب المتكلمون بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الرابعة التي عقدت في مراكش، المغرب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأعربوا عن ارتياحهم لمشاركة بلدانهم في السنتين الأولى والثانية من الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بصفتها دولاً مستعرضة ومستعرضة. وأشار المتكلمون إلى التجارب الإيجابية المستفادة خلال مرحلة التقييم الذاتي وخلال تبادل الآراء في سياق الحوار المباشر. وأبرز بعض المتكلمين دور المجتمع المدني في عمل الآلية.

١٠- وأبرزت الحاجة إلى المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وأشار المتكلمون إلى المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مبادرة استرداد الموجودات المسروقة التي يتشارك في إدارتها مع البنك الدولي إلى جانب ضروب المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره. وشُدِّد على ضرورة تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال عملية الاستعراض ودُعيت الجهات المانحة إلى مواصلة توفير الدعم وكذلك التنسيق من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد. واستُرعي الانتباه إلى شبكات التنسيق الدولية والإقليمية لتعزيز التعاون في المسائل الجنائية، بما فيها شبكة جامعة الدول العربية والشبكات من هذا القبيل في أمريكا اللاتينية. ونوّه عدّة متكلمين بالدور الذي يمكن أن تنهض به الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في توفير التدريب المتخصص المتعدّد المجالات وبناء القدرات. وأشار أحد المتكلمين إلى الأعمال المضطلع بها في سياق الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين وفرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية ومبادرة الحكومة المفتوحة.

١١- وأبلغ كثير من المتكلمين عن الجهود الداخلية المبذولة لتنفيذ الاتفاقية بسبل من بينها اعتماد أو تعديل التشريعات وإنشاء المؤسسات المتخصصة وتعزيزها. وكان من بين الأمثلة سنّ تشريع بشأن إقرارات الذمة المالية الخاصة بالموظفين العموميين وإنشاء سجل مركزي لإدارة عائدات الجريمة المضبوطة والمصادرة. وأفاد أحد المتكلمين بأن بلده قد اعتمد مفهوم الضرر الاجتماعي الذي يحدثه الفساد وضرورة التعويض عنه. وأكد عدّة متكلمين أهمية حملات التوعية والتثقيف وكذلك مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

٣- التصديق على الصكوك الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته وتنفيذها

١٢- أكد المتكلمون مجدداً أنّ الإرهاب الدولي ما زال يمثل واحداً من أشدّ المخاطر التي تهدّد السلام والأمن الدوليين وأكدوا أنّ بلدانهم تدين بشدّة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وأعربوا عن شواغل محدّدة بشأن تمويل الإرهاب، من بينها دفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تقوم باحتجاز الرهائن.

١٣- وأكد مختلف المتكلمين على الطابع عبر الوطني للإرهاب وما يتّسم به من تعقّد وتحوّل دائم وقابلية للتكيف مع الظروف، وشدّدوا على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته. وسلّط المتكلمون الضوء على الدور المحوري الذي ينبغي أن تواصله الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في هذه الجهود، بما يشمل دعمها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

١٤- وشجّع المتكلمون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الاستمرار في توفير المساعدة القانونية والمساعدة على بناء القدرات للدول الأعضاء بهدف تعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية بما للتصدي للإرهاب. وأعربوا عن تأييدهم للجهود المستمرة المبذولة بشأن مجالات مواضيعية متخصصة مثل التصدي لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية وتمويل الإرهاب. ودّعي المكتب إلى مواصلة تعزيز نهجه الشامل والمتكامل في توفير المساعدة التقنية.

١٥- وأكد عدد من المتكلمين أنّ من المهم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يمضي قدماً في تعزيز تعاونه مع الكيانات المشاركة في فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

٤- مسائل أخرى في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٦- رحّب المتكلمون بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي لتعزيز التعاون الدولي بشأن

المسائل الاستراتيجية المتصلة بإدارة المختبرات الجنائية وتعزيز التبادل الفعّال للخبرات المكتسبة في مجال علم التحليل الجنائي على الصعيد العالمي. وأُبدي تأييد للأعمال التي ينهض بها المكتب في مجال تطوير الخدمات العلمية والخدمات المتعلقة بعلم التحليل الجنائي بوجه عام، وفي مجال فحص الوثائق بأساليب التحليل العلمي الجنائي بالتحديد.

١٧- وأشار إلى إعلان سيول لعام ٢٠١١ بشأن "المبادرات الجديدة لأجهزة النيابة العامة- مجتمع منصف وعادل" وسلّط الضوء على أهمية تعزيز التعاون الدولي بين أجهزة النيابة العامة.

١٨- وأشار عدّة متكلّمين إلى مشكلة القرصنة البحرية، ولا سيما قبالة ساحل الصومال، التي تشكّل خطراً يهدّد مناطق مختلفة والمجتمع الدولي ككل. وأشار إلى لزوم اتّباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز قدرة الدول المعنية وتوطيد التعاون من أجل ملاحقة القرصنة قضائياً ومعاقبتهم على نحو فعال.

١٩- وأعرب عن الترحيب بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى التصديّ للقرصنة، ولا سيما الجهود التي يبذلها لمساعدة البلدان على تعزيز قدرة أجهزة القضاء والنيابة العامة والسجون لديها. ودُعي المكتب إلى مواصلة العمل والتنسيق مع هيئات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية. وطُلب إليه بخاصة أن يتخذ إجراءات لتدارك مشكلة الافتقار إلى قواعد وأطر قانونية مناسبة لرصد استخدام الحُرّاس المدنيين الخصوصيين المسلّحين للقوة على متن السفن التجارية.

٥- أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخاصة أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

٢٠- قدّم المزيد من التوضيحات بشأن دور معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومساهماتها في مساعدة المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في المجالات الحاسمة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وأعرب عدّة متكلّمين عن تقديرهم للأعمال التي تنهض بها شبكة البرنامج وأشاروا إلى ضرورة مواصلة الحوار بين المكتب والمعاهد، بما يشمل التحوار بين المعاهد نفسها، بُغية تفادي ازدواج الجهود.